

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية عشرة
أديس أبابا، إثيوبيا، 25-29 يناير 2008

—

EX.CL/374 (XII)

تقارير الشراكة بين
الاتحاد الأوروبي - أفريقيا

—

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

EX.CL/374 (XII) a

تقرير المنتدى الثاني للأعمال التجارية
للاتحاد الأوروبي - أفريقيا
أكرا، غانا 21-22 يونيو 2007

—

تقرير المنتدى الثاني للاتحاد الأوروبي - أفريقيا

حول الأعمال التجارية، أكرا، غانا 21-22 يونيو 2007

- 1- عُقد المنتدى الثاني للاتحاد الأوروبي - أفريقيا حول الأعمال التجارية الذي نظّمته مفوضية الاتحاد الأفريقي والمفوضية الأوروبية كجزء من القمة المسبقة لأنشطة القطاع الخاص، في أكرا، غانا يومي 21-22 يونيو 2007. لقد حضر المنتدى ما يقارب 130 مشاركا يمثلون منظمات الأعمال التجارية والمنظمات الإقليمية في أفريقيا وأوروبا إلى جانب المنظمات الدولية.
- 2- شملت أهداف المنتدى ثلاثة جوانب هي: التأثير على التطورات المستجدة في بيئة الأعمال التجارية والاستثمار في أفريقيا من خلال تعزيز الحكم وبناء القدرات ومواءمة السياسات بغية جعل الأعمال التجارية والاستثمار في أفريقيا أكثر سهولة وجاذبية؛ الإصغاء إلى صوت القطاع الخاص من خلال منحه فرصة الحوار المباشر مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والمفوضية الأوروبية والحوار غير المباشر مع الحكومات الأفريقية والمنظمات الإقليمية التي تجرى معها المفاوضات حوارا دائما؛ وجعل أفريقيا أكثر جاذبية بالنسبة للقطاع الخاص الأوروبي من خلال إعطاء صورة أكثر دقة وإيجابية للقارة كمكان ملائم للأعمال التجارية والاستثمار.
- 3- تمت مناقشة أربعة مواضيع خلال المنتدى هي: مسائل إدارة المشاريع والترابط (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، الترابط (البنية التحتية) والتجارة.
- 4- فيما يخص التجارة، كان الهدف العام هو تشجيع تكامل السوق الأفريقية الإقليمية (التجارة الإقليمية الداخلية والبيئية).

- 5- فيما يخص ترابط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تمثلت الأهداف العامة في الأسواق المفتوحة والتنافسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ تضيق الفجوة الرقمية؛ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمثابة محرك للنمو الاجتماعي والاقتصادي والقدرة التنافسية؛ التركيز على المشاريع المحلية الشاملة القابلة للتنفيذ وإعدادها بشكل يتناسب مع إمكانيات النمو الاقتصادي الإقليمي؛ وزيادة سرعة ومرونة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية.
- 6- فيما يخص ترابط البنية التحتية، شملت الأهداف العامة تحديد أولويات المشاريع وتقييم هياكل التمويل المناسبة؛ شراكات البنية التحتية بين القطاع الخاص الأوروبي والأفريقي؛ استدامة المشروع خلال عمر المشروع؛ إقامة روابط بين منتدى الأعمال التجارية والهيئات القائمة (على سبيل المثال: الاتحاد الأفريقي، النيباد، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، الخ...).
- 7- فيما يخص إدارة المشاريع، تمثل الهدف العام في البرامج الفعالة الداعمة لإدارة المشاريع التي تعتبر حيوية بالنسبة لتنمية كل من أفريقيا والاتحاد الأوروبي.
- 8- تمثلت النتيجة الرئيسية التي تمخضت عن المنتدى في إعلان القطاع الخاص مع سلسلة من التوصيات الخاصة بكل موضوع من المواضيع الأربعة التي تمت مناقشتها. وقد تم تحديد مسؤوليات القطاعين العام والخاص على نحو واضح بالنسبة لكل موضوع.
- 9- يُطلب إلى المجلس التنفيذي حث الدول الأعضاء على تنفيذ توصيات المنتدى الثاني للاتحاد الأوروبي - أفريقيا حول الأعمال التجارية.

أولاً - مقدمة:

1- عقد منتدى الأعمال التجارية الثاني للاتحاد الأوروبي - أفريقيا بتنظيم مفوضية الاتحاد الأفريقي وبمشاركة المفوضية الأوروبية كجزء في أنشطة القطاع الخاص السابقة للقمّة في أكرا، غانا يومي 21 و22 يونيو 2007. وكانت الرئاسة مشتركة بين السيد/ريتشارد مورجان في شركة نيليفر والسيد براون ويلكينسون في شركة بيلتون - جنوب أفريقيا وحضر المنتدى نحو 130 مشاركا يمثلون الأعمال التجارية والمنظمات الإقليمية في أفريقيا وأوروبا وكذلك المنظمات الدولية.

2- كانت أهداف المنتدى ثلاثة هي:

- إدخال تحسينات على مناخ الأعمال والاستثمار في أفريقيا من خلال تعزيز الحكم وبناء القدرات واتساق السياسات لتسهيل العمل التجاري والاستثمار في أفريقيا وجعله أكثر جاذبية.
- إعطاء صوت للقطاع الخاص من خلال التحوار المباشر مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والمفوضية الأوروبية وبصورة غير مباشرة مع الحكومات الأفريقية والمنظمات الإقليمية التي تدخل المفوضيتان معها في حوار دائم.
- جعل أفريقيا أكثر جاذبية للقطاع الخاص الأوروبي بتقديم صورة إيجابية وأكثر دقة عن القارة كمكان صالح للاستثمار والعمل التجاري.

ثانياً - حفل الافتتاح:

3- خطاب المنتدى. خلال الجلسة الافتتاحية الدكتور ماكسويل م. مكويزالامبا. مفوض الشؤون الاقتصادية للاتحاد الأفريقي والسيد لويس ريبيرا فيجوتراس مدير سياسة التنمية بالمفوضية الأوروبية والسيدة جانا

4- أثنى السيد الان كيرمانتج وزير التجارة والصناعة وتنمية القطاع الخاص ومبعوث الرئاسة الغانية في كلمته الترحيبية بفكرة عقد منتدى الأعمال بحسابه محفزا لتعزيز التعاون والحوار لعلاقات أفريقيا وأوروبا وكذلك للتنمية الاقتصادية. وأشار إلى أن فرصا هائلة قد فتحت لكل من القطاع الخاص وصانعي السياسة في القارتين ولهذا ينبغي المحافظة على هذا الزخم. ثم تحدث عن العلاقات التجارية بين أفريقيا وأوروبا وأورد إحصائيات تبرهن أن نظام التجارة التفضيلية بموجب اتفاقية كوتونو لا يحقق الأهداف المرجوة. وأشار إلى أن اللوم يقع جزئيا على العقبات أمام جانب العرض وإلى الهياكل الأساسية الفقيرة في أفريقيا التي توهن قدره القارة على التصدير بصورة تنافسية وسلط الضوء بإيجاز على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية التي يجري التفاوض حولها في الوقت الراهن مع الاتحاد الأوروبي والمشاكل المحتملة التي تواجه أفريقيا مثل خسارة الإيرادات في الرسوم الجمركية والبطالة إلا إذا تم وضع آلية للضمانات المناسبة. بيد أنه أعرب عن ارتياحه للتقدم الذي تم إحرازه في مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية منذ المنتدى الأول. كما قال أن هناك ضرورة للإصلاح الاقتصادي إذا ما أريد لأفريقيا أن تحسن أداءها الاقتصادي وقدرتها التنافسية على تصدير منتجاتها. وأخيرا أعلن الافتتاح الرسمي لمنتدى الأعمال التجارية.

5- أما مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون الاقتصادية فقد سلط الضوء على الدور المحفز للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وعلى نطاق العالم وفي أفريقيا بصفة خاصة وشدد على ضرورة الحوار بين القطاعين العام والخاص وتهيئة المناخ المواتي لتنمية القطاع الخاص وزيادة الاستثمارات الإنتاجية وأشار إلى أن تمكين القطاع الخاص مهم جدا لأفريقيا حتى تستطيع مجابهة تحديات العولمة والنظام العالمي الجديد وأنه من المهم وضع ذلك في إطار العلاقات الاستراتيجية الجديدة مع شركاء التنمية الرئيسيين. وشدد كذلك على ضرورة بذل جهود متسقة لضمان التنفيذ الفعال للتوصيات التي ستخرج من المنتدى. وحث المشاركين على اغتنام الفرص التي هيأها المنتدى من اجل الفوائد المتبادلة للقارتين.

6- أعرب السيد لويس ريبيرا مجوابيراس مسؤول المفوضية الأوروبية عن ارتياحه لروح التعاون بين المفوضيتين الأفريقية والأوروبية في تنظيم هذا المنتدى. وشكرا أعضاء القطاع الخاص وبصفة خاصة أعضاء الفريق العامل وكذلك المنظمات الأخرى مثل بنك الاستثمار الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية التي قدمت عروضها أمام المنتدى وأشار إلى أنه يتوقع من المنتدى التعرض إلى نقطتين هامتين وتحديدًا متابعة توصيات المنتدى الأول والإعلان الذي يركز على توصيات قابلة للتطبيق. وأعرب عن ارتياحه لأن أوراق مناقشات المنتدى أكثر تركيزًا وعملية التوجه أكثر من أوراق المنتدى الأول وفيما يتعلق بالتجارة قال أنه يدعو إلى لوائح استثمار واضحة وشفافة وغير تمييزية - وأشار إلى أهمية الإجراءات الجمركية والرسوم والعمولات للتجارة والتنمية وتخفيض حدة الفقر.

7- بالنسبة لتنظيم المشاريع أعرب السيد فيجويراس عن دعم المفوضية الأوروبية للشركات التي تشارك في تنمية شبكات العرض. وبالنسبة

8- قالت السيدة جانا أورلوفسكي القائمة بالأعمال الألمانية لدى غانا أن أفريقيا تحتاج إلى تنمية اقتصادية مستدامة قوية ينتج عنها نمو واسع القاعدة منحا للفقراء، ولهذا السبب تضع الحكومة الألمانية التنمية الاقتصادية في أفريقيا في أولويات برنامج رئاستها للاتحاد الأوروبي ومجموعة الثمانية وتسلم بالدور الحيوي للقطاع الخاص للمساعدة في تحقيق الأهداف النبيلة. وأعربت عن الرأي بأن هذا المنتدى يؤيد إيجاد حلول متفاوض عليها بشفافية وإعطاء القطاع الخاص صوتا مسموعا وبرنامجا للحوار بين القطاعين العام والخاص. وأن الأعمال التجارية الناجحة والمناخ الاستثماري الجيد والقطاع المالي الكفاء، شروط لا غنى عنها للرخاء الاقتصادي للقطاع الخاص وأعربت عن التزام مجموعة الثماني بدعم مبادرات مثل مرفق مناخ الاستثمار و "أجل المالية تعمل من أجل أفريقيا" وشددت على ضرورة تكثيف التجارة الأفريقية وأعربت عن التزام ألمانيا بإنجاح مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية.

ثالثا- العروض:

9- أعقب حفل الافتتاح تقديم عرضين. عرض بنك الاستثمار الأوروبي بعنوان "النشاطات المتصلة بالقطاع الخاص في أفريقيا وعرض اليونيدو بعنوان" رصد الاستثمار وبرنامج الحكم لأفريقيا.

10- ناقش السيد ريفرسيد من بنك الاستثمار الأوروبي الولاية الواسعة للبنك في إطار اتفاقية كوتونو وقال أن تنمية القطاع الخاص هي المفتاح لتخفيف حدة الفقر وأن بنك الاستثمار الأوروبي يدعم القطاع الخاص، والقطاع المالي والاستثمار الأجنبي المباشر ومشاريع القطاع العام الناجحة تجارياً وأضاف بإعطاء تفاصيل المجالات التي تستفيد من تمويل بنك الاستثمار الأوروبي وقال أن التوزيع يتفق، بصفة عامة، مع ولاية البنك بدعم القطاع الخاص وعن الآفاق المستقبلية أشار زيفرسيد إلى بروتوكول التمويل الثاني لبنك الاستثمار الأوروبي (2008-2013) الذي يوفر 1ر1 بليون يورو من الأموال الإضافية لمرفق الاستثمار من صندوق التنمية الأوروبي، ومن موارده الخاصة مبلغ 2 بليون يورو وأموال دعم أخرى بمبلغ 400 مليون يورو منها 10% للمساعدة الفنية.

11- أشار السيد يوشيتيرو اراموتو، نائب مدير عام اليونيدو إلى العلاقة التاريخية بين منظمته والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجهودهم المشتركة في تدعيم الأعمال التجارية والقطاعات الصناعية وكذلك تعزيز التنافس وأشار إلى الدور الرئيسي الذي يلعبه القطاع الخاص في أفريقيا في تعزيز النمو، وخلق الوظائف وخلق الثروات وكلها ذات أهمية رئيسية في تخفيف حدة الفقر. وشدد على حاجة المجتمع الدولي إلى تدعيم الخدمات الإنسانية في أفريقيا وأن الأمم المتحدة تقدر أنه لا بد من معدل نمو بنسبة 7% سنوياً لتحقيق أهداف ألفية التنمية بتخفيض نسبة الفقر إلى النصف بحلول 2015. واعترافاً بذلك تهدف الشراكة الاستراتيجية لليونيدو مع كل من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي إلى تدعيم القواعد الاقتصادية

12- أعقب هذا العرض ثلاثة عروض أخرى من مفوضية الاتحاد الأفريقي والمفوضية الأوروبية والقطاع الخاص بشأن متابعة توصيات المنتدى الأول وقد ركزت هذه العروض على ما فعلته كل من هذه المنظمات بشأن توصيات المنتدى الأول الذي عقد في بروكسل في نوفمبر 2006 وكانت التوصيات مركزة على ثلاثة مواضيع: الحكم، الهياكل الأساسية واتفاقيات الشراكة الاقتصادية. وتم التذكير بالإنجازات التي تحققت والتحديات التي ووجهت والاختناقات في كل من هذه المجالات الثلاثة كما أشير أيضا إلى أن التوصيات كانت ذات طبيعة عامة وعليه فإن تنفيذها صعب بعض الشيء. رحب المشاركون بتقارير المتابعة هذه.

رابعا- أفرقة العمل:

13- توزع المشاركون إلى أربعة أفرقة عمل. ناقشت كل مجموعة واحدا من

المواضيع التالية:

- تنظيم المشاريع.
- الترابط في الاتصالات.
- الترابط في الهياكل الأساسية.

• المسائل التجارية.

14- بعد مناقشات مكثفة خرج كل فريق عمل بعدد من التوصيات مصحوبة بالإعلان التالي:

"أن منتدى رجال الأعمال أفريقيا - الاتحاد الأوروبي المعقود في أكرا، غانا في يناير 2007، يعزز التزام القطاع الخاص بالعمل مع الاتحاد الأفريقي - الاتحاد الأوروبي وحكومات بلدانهم بتعزيز التنمية الاقتصادية لأفريقيا".

وتوصي باتخاذ الإجراءات المحددة المرفقة للمساعدة على تحقيق ذلك في مجالات التجارة وتكنولوجيا والمعلومات والاتصالات والهياكل الأساسية، وتنظيم المشاريع الهادفة إلى تحقيق الفائدة الكاملة لكل قطاعات المجتمع بما في ذلك النساء.

ونحن نعتقد أن الأعمال التجارية تسهم بصورة واسعة وقيمة ونتطلع إلى شراكة عملية جارية.

15- كانت التوصيات من أفرقة العمل المختلفة على النحو التالي:

ألف- التجارة:

الأهداف الشاملة:

تشجيع تكامل السوق الإقليمية الأفريقية (التجارة فيما بين الأقاليم) التوصيات

الرئيسية التالية:

(1) على أقاليم اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الأربعة تعميق أسواقها لإيجاد فرص استثمار وتحقيق مزيد من التجارة من خلال حكم أفضل فيما يتصل بالتجارة.

مسؤولية القطاع العام:

- الاتفاق ووضع وتنفيذ قوانين محفزة ذات صلة ولوائح وبروتوكولات، ولا سيما تحقيق شفافية في الإجراءات واللوائح، وضع لوائح للتجارة العابرة - التراخيص وعلامات للاهتمام بها إلى جانب غرامات للبلدان التي تسبب مشاكل عبور، مواءمة إجراءات العبور، تسهيل تعاون سلطات الجمارك الإقليمية، إزالة أو تخفيض الرسوم والعمولات، التمكين من اللجوء القانوني إلى الاستئناف ضد قرارات الجمارك، فتح نافذة إدارية واحدة لإجراءات التوثيق، تبسيط إجراءات تخليص السلع، ضرورة التعاون الوثيق مع منظمة التجارة العالمية ومفاوضاتها ولوائحها تطوير قدرات سلطات إنفاذ القانون في السلسلة التجارية وتوفير المعلومات عن التجارة العابرة للحدود عند منافذ الدخول والحدود.
- وإنشاء الأنظمة الشبيهة بنظام (صولفت) أو برامج عملية شبيهة لتسهيل التجارة داخل الأقاليم وفيما بينها.
- تنظيم وبناء قدرات القطاع الخاص على الأصعدة الإقليمية والقارية وتعزيزها لترويج أفضل وتمثيل أفضل وتنمية قدرات الأعمال التجارية.

مسؤولية القطاع الخاص:

- على المجموعات الإقليمية والحكومات الوطنية تقليل التأخير على الحدود بنسبة 50% في المتوسط. وعلى القطاع الخاص رصد التقدم. وعلى الاتحاد الأفريقي تقديم المساعدة اللازمة على الحكومات الوطنية وضع برامج للتدريب لموظفي الجمارك والشرطة والترويج لهذه البرامج لرفع الوعي لدى الجمهور وعلى القطاع الخاص رصد التقدم.
- على المجموعات الإقليمية وضع دراسات جدوى بدعم من الاتحاد الأفريقي بالتشاور مع القطاع الخاص.
- على جماعات الأعمال التجارية وضع برامج إقليمية.

(2) بوجود اتفاقيات الشراكة الاقتصادية - لابد من العمل لتحرير السلع والخدمات بدعم من رجال الأعمال لتحرير التجارة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا.

مسؤولية القطاع العام:

- على الاتحاد الأوروبي والمجموعات الإقليمية عقد اتفاقيات الشراكة الاقتصادية بصورة عاجلة بشروط تضمن مساهمة التحرير الاقتصادي في التنمية. ولضمان ذلك ينبغي التدرج في التحرير على مراحل مناسبة لفترة 15 سنة. وينبغي تحرير السلع الأساسية اللازمة للتصنيع وكذلك السلع التي من شأنها تدعيم القدرة التنافسية للصناعات الأفريقية حال دخول اتفاقيات الشراكة الاقتصادية حيز النفاذ. وينبغي تحرير السلع الحساسة في فترة لا تزيد عن 15 سنة ويمكن تضمين آليات الضمانات في اتفاقيات الشراكة الاقتصادية لإعطاء الأطراف المعنية الخيار في معالجة الارتفاع غير المنظور في الواردات التي تهدد منتجاتها المحلية، بصورة مؤقتة.

- على الاتحاد الأوروبي والمجموعات الإقليمية تضمين قواعد واضحة وقابلة للتطبيق عن أصل المنشأ والتي من شأنها تيسير التجارة والاستثمار.
- بالعون المقدم للتجارة والدعم المقدم للمصدرين الأفريقيين للوفاء بمعايير/قواعد الاتفاق المتعلق بالحواجز التقنية للتجارة واتفاق تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية. (بما في ذلك إقامة هياكل أساسية مثل المختبرات - ومراكز التكييف، الخ..) ينبغي إنشاء هياكل أساسية ذات علاقة بتسهيل التجارة.
- تنظيم القطاع الخاص في أفريقيا بغية تحديد الحواجز غير الجمركية (NTBs) وجمع المعلومات ووضع برامج للتسهيل التجاري ورفع كفاءة السياسات الضريبية.

مسؤولية القطاع الخاص:

- على المفاوضين الأفريقيين ضمان التشاور الوثيق مع رجال الأعمال الأفريقيين، وعلى رجال الأعمال تقديم مقترحات محددة لتحديد الأولويات والقطاعات الحساسة.
- على المانحين والمجموعات الإقليمية والسلطات الوطنية تقييم الاحتياجات المتصلة بالقطاع الخاص.
- إنشاء أو تدعيم شبكات الأعمال التجارية في كل إقليم.

(3) تهيئة الظروف لزيادة الاستثمارات التي من شأنها إنتاج قيمة مضافة محلية في أفريقيا من خلال أطر عمل تشريعية وتنظيمية متنسقة وحكم أفضل.

مسؤولية القطاع العام:

- على الاتحاد الأوروبي والمجموعات الإقليمية التأكد من أن تتضمن لوائح الاستثمار حق الإقامة والمعاملة الوطنية وعدم التمييز ومعالجة موضوع الحوافز/عدم الحوافز للاستثمار وتضمين فقرة تسوية المنازعات الثنائية.
- على الأقاليم الأفريقية وضع قواعد تنظيمية لخدمات سوق داعمة للقدرة التنافسية في قطاعات التنمية ذات الأولوية.
- على البلدان الأفريقية إنشاء أو تعزيز قدرات وكالات ترويج الاستثمار لمساعدة المستثمرين على الوفاء بالمتطلبات الإدارية.

مسؤولية القطاع الخاص:

- على المجموعات الإقليمية - بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي تحديد مجالات الأولوية بالتشاور مع القطاع الخاص.
- على الحكومات الوطنية مراجعة الوضع الراهن بالتعاون الوثيق مع القطاع الخاص وبمساعدة من الاتحاد الأفريقي.

باء - الترابط الداخلي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

الأهداف الشاملة:

أسواق مفتوحة تنافسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سد الفجوة الرقمية: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي القوة الدافعة للنمو الاقتصادي - الاجتماعي: التركيز على مشاريع محلية، كلية قابلة للتطبيق يكون تصميمها قابلاً للتوسع الإقليمي: وزيادة سرعة ومرونة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسرعة التنمية:

التوصيات الرئيسية:

(1) تحديد وتنفيذ برنامج لبناء القدرات المؤسسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

مسؤولية القطاع العام:

- على الاتحاد الأفريقي تحديد شبكات التدريب وشبكات التعليم.
- على الاتحاد الأوروبي والمانحين تمويل التدريب والتعليم.
- إنشاء آليات رصد لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لاستخلاص المؤشرات وقياس التقدم وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين القطاع الخاص والعام.

مسؤولية القطاع الخاص:

- تقديم الموارد ومنهج التدريب.
- تقديم البيانات والمساهمات لآليات الرصد.
- المشاركة في رئاسة لجنة التسيير وفريق البرنامج.

(2) برنامج الاتصال بالمناطق الريفية.

مسؤولية القطاع الخاص:

- على البلدان تدعيم مؤسسات التمويل الجزئي وتمويل المانحين.
- الارتباط مع الأطر التنظيمية المحلية.
- على الاتحاد الأوروبي والمانحين الدوليين تمويل المراكز النموذجية.

مسؤولية القطاع الخاص:

- اختيار البلدان النموذجية.
- تشغيل العاملين المحليين.
- التدريب على نموذج تخليص السلع التجارية.
- على الصناعة المشاركة في تمويل المراكز النموذجية.
- المشاركة في رئاسة لجنة التسيير وفريق البرنامج.

(3) رفع الوعي لدى صانعي السياسات بأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وضمان توفير تمويل أكبر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

مسؤولية القطاع الخاص:

- على الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي وضع برامج لرفع الوعي بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبحث إمكانيات التمويل (حلقات دراسية، تدريبية، ملصقات، الخ..).
- تنظيم مؤتمرات إقليمية في موضوع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمشاركة الاتحاد الأوروبي/الاتحاد الأفريقي/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

مسؤولية القطاع الخاص:

- تقديم المنهج والموارد للحملة.
- مؤتمرات إقليمية في موضوع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- المشاركة في رئاسة لجنة التسيير وفريق البرنامج.

(4) مشاركة النيباد - مشروع المدارس.

مسؤولية القطاع العام:

- الملكية للاتحاد الأفريقي.
- تحفيز القطاع الخاص عن طريق خطة إقليمية مستدامة يصفها الاتحاد الأفريقي.
- على الاتحاد الأفريقي البحث عن تمويل من الاتحاد الأوروبي والمانحين الدوليين.
- مواءمة التراخيص التي تمنح للموجات الإذاعية في كل أفريقيا.

مسؤولية القطاع الخاص:

- مواصلة الاستثمار في القدرات الفنية.
- تشجيع المعايير المفتوحة.
- إشراك الشركاء المحليين.
- الاشتراك في رئاسة لجنة التسيير وفريق البرنامج.

جيم - الترايط الداخلي للهياكل الأساسية:

الأهداف الشاملة:

اختيار أولويات المشروع وتقييم هياكل التمويل المناسبة: الشراكة فى هياكل أساسية بين القطاع الخاص الأوروبى والأفريقي: استمرارية تمويل المشروع طوال فترة المشروع إنشاء صلات بين منتدى الأعمال التجارية والأجهزة القائمة (الاتحاد الأفريقي، النيباد، الخ..).

التوصيات الرئيسية:

1- وضع أولويات لمشاريع البنى التحتية وفقا لآثارها على التكامل الإقليمي وتنمية القارة (الشبكات العابرة للقارة).

مسؤولية القطاع العام:

• على الشركاء تحديد المشاريع ذات الأهمية الكبيرة للتكامل الإقليمي والتنمية: على المانحين الدوليين أن يقوموا بدور المحفز - فى تحديد الأولويات بالنسبة للمشاريع العابرة للحدود.

مسؤولية القطاع الخاص:

• على القطاع الخاص الإفصاح عن وجهة نظره والمشاركة برأيه من خلال إجراء رسمى فى عملية المشاورة .
2- تحديد ترتيبات التمويل المناسبة - اعتمادا على الصلاحية التجارية للمشروع وقدرته على اجتذاب التمويل.

مسؤولية القطاع العام:

تسلم البلدان لمشاركة والمانحون الدوليون بمفهوم الشراكات بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحديد الهياكل الأساسية وضمان أطر العمل اللازم:
• ينبغي إيلاء اعتبار للإهتمامات المشروعة لذوى الشأن.

- على الدول الأفريقية وضع التشريعات المناسبة لشراكة القطاعي الخاص والعام التي تسمح باستثمار اشتراكات المعاش في الهياكل الأساسية.

مسؤوليات القطاع الخاص:

- على القطاع الخاص تكييف الخبرات المكتسبة على مشاريع شراكة القطاعين الخاص والعام بصورة شاملة على حقائق الأوضاع في القارة الأفريقية حيث لا يوجد حجم واحد يلئم الجميع - أي كل حالة على حدة.
- على القطاع الخاص تحديد المشاريع المهمة بالنسبة لشراكة القطاعين الخاص والعام في أفريقيا.

- 3- إشراك القطاع الخاص المحلي على نحو أفضل مما كان يحدث في الماضي في دورة المشاريع، وزيادة "المضمون المحلي" وفقا لمواصفات المشاريع.

مسؤولية القطاع العام:

- تسهيل الوصول إلى التسهيلات الائتمانية والوسائل الأخرى للسماح للمقاولين الأفريقيين في القطاع الخاص بالعمل على نحو فعال وتنمية مهاراتهم العملية.
- يجب أن تعمل البلدان الشريكة والجهات المانحة الدولية على تحقيق التماسك بين أهداف سياساتها الإنمائية (الملكية والمسؤولية الاجتماعية

مسؤولية القطاع الخاص:

- إقامة مشاريع مشتركة أو أشكال أخرى من الشراكات بين موفري البنى التحتية الأوروبيين والأفريقيين.
 - نقل المهارات إلى الشركات الأفريقية.
 - إشراك الموردين المحليين في سلسلة التوريد.
 - توظيف الحد الأقصى من القوى العاملة المحلية.
- 4- ضمان الاستمرارية للمشاريع طوال مدة تنفيذها من خلال دمج مرحلة التشغيل والصيانة في إطار المشروع.

مسؤولية القطاع العام:

- يتعين على البلدان الشريكة والجهات المانحة الدولية إيجاد أساليب مبتكرة للمشتريات وإجراءات الاختيار.

مسؤولية القطاع الخاص:

- يجب على القطاع الخاص نقل تجربته في مثل هذه المشاريع إلى البلدان الشريكة وإلى المفوضية/المصارف الثنائية للتنمية.

د- تنظيم المشاريع:

الأهداف العامة:

تعتبر البرامج الفعالة لدعم تنظيم المشاريع مهمة بالنسبة للتنمية فى أفريقيا وأوروبا.

توصيات رئيسية:

1- إنشاء شبكة من المكاتب الواقعة فى مكان واحد لتوفير خدمات متعددة للمستهلكين من أجل مساعدة الشركات المبتدئة الجديدة.

مسؤولية القطاع العام:

- يجب على الدول الأفريقية أن تقوم بتمويل هذه الشبكة.
- يجب أن تضمن المفوضية الأوروبية توفر الدعم المالي لإنشاء الشبكة من خلال برامج للتمويل.
- يجب أن تنظم المفوضية الأوروبية زيارات دراسة للعاملين فى مفوضية الاتحاد الأفريقى للتعرف على عمليات المكاتب الواقعة فى مكان واحد لتوفير الخدمات المتعددة للمستهلكين الموجودة فى أوروبا.

مسؤولية القطاع الخاص:

- دعم الشبكات التى تدير/تشغل شبكة المكاتب المتعددة الواقعة فى مكان واحد من أجل ضمان تقديم أصحاب المشاريع المبتدئين الجدد إلى شبكات الأعمال القائمة.
- 2- إيجاد برامج وطنية لتعزيز مجموعات الشركات.

مسؤولية القطاع العام:

- يجب على الدول الأفريقية أن تقوم بوضع ونشر برامج وطنية مدتها 5 سنوات لدعم مجموعات الشركات. ويجب أن تتوفر لمثل هذه البرامج أهداف من حيث أعداد مجموعات الشركات والمنشآت والقطاعات التى

- يجب أن تنظم المفوضية الأوروبية زيارات دراسة للعاملين في مفوضية الاتحاد الأفريقي.
- يجب أن تحدد مفوضية الاتحاد الأفريقي "قوالب" للبرامج الخاصة بمجموعات الشركات - يتم تكييفها وتعديلها حسبما هو مناسب من قبل الدول.
- يجب على مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تقوم بالبحث اللازم من أجل إنتاج "بطاقات تسجيل" سنوية لمجموعات الشركات بشأن تنفيذ البرامج.

مسؤولية القطاع الخاص:

- يجب أن تقوم الشركات الوطنية بوضع سياسات خاصة بمجموعات شركاتها مع الموردين وغير ذلك من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في سلسلة القيمة - تقديم النصح، التدريب، مراقبة الجودة...
 - يجب إنشاء شبكات دعم لإدارة مجموعات الشركات.
 - يجب إنشاء شبكات لدعم الأعمال من أجل صياغة القالب الخاص بمذكرات التفاهم التي تستخدم بين الشركات المتعددة الجنسيات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الواقعة ضمن مجموعات.
- 3- مصارف تمويل تنظيم المشاريع.

مسؤولية القطاع العام:

- يجب أن يصمم بنك الاستثمار الأوروبي على تخصيص نسبة معينة من التمويل للقروض التي تقدم للشركات المبتدئة الجديدة.
- يجب أن يصمم بنك الاستثمار الأوروبي أيضا على قدر أكبر من الشفافية فيما يتعلق بمصادر اعتماداته.
- يجب أن تبحث مفوضية الاتحاد الأفريقي جدوى إنشاء "بنك للمنشآت الصغيرة والمتوسطة".

مسؤولية القطاع الخاص:

- يجب أن يقوم القطاع الخاص (البنوك التي تقع مقارها في أفريقيا) بوضع معايير مبسطة لتقييم المخاطر ومنهجيات للشركات المبتدئة الجديدة/المنشآت الصغيرة والمتوسط.
 - يجب على البنوك أن تضاعف من تدريب عاملها من أجل تحقيق فهم أفضل لاحتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- 4-تنظيم المشاريع في مجال التعليم.

مسؤولية القطاع العام:

- يجب أن تقوم الدول الأفريقية بالتشاور ووضع ونشر برامج طويلة الأجل (10 سنوات؟) لدعم تنظيم المشاريع في مجال التعليم. ويجب أن تغطي مثل هذه البرامج المدارس الابتدائية وما بعدها، وأن يكون لها أهداف مدتها 5 سنوات و10 سنوات، ويجب أن يشترك فيها القطاع الخاص والهيئات التعليمية بوضوح من حيث المفهوم والتسيير، ويجب أن تتيح الفرصة لمجموعة من الأدوات/الأساليب (للذين يعرفون القراءة والكتابة وللأميين) وأن تركز على تنمية المهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات.

- يجب على مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تحت على إجراء عملية تشاورية مع الدول لإعداد البرامج وتحديد مجموعة أهداف ومن ثم نشر بطاقات التسجيل بشأن تنفيذ البرامج.

مسؤولية القطاع الخاص:

- يجب أن يقوم القطاعان الخاص والتعليمي بأدوار واضحة في المساعدة على وضع وتنفيذ البرامج الوطنية.
- يجب على قطاع الشركات المتعددة الجنسيات بصفة خاصة إنشاء/دعم مدارس التدريب الفنى ووضع برامج للتدريب المهني وتضمين التدريب على تنظيم المشاريع فى مثل هذا التدريب المهني.

5- الروتين الحكومي:

مسؤولية القطاع العام:

- يجب أن تتفق الدول الأفريقية على هدف تحديد أسبوع واحد (1) على الأكثر لإجراءات إنشاء الشركات.
- يجب على مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تنظم الإجراءات المعمول بها حالياً فى جميع الدول.

مسؤولية القطاع الخاص:

- ضرورة موافقة القطاع الخاص على شروط مجموعة السلوك المهني.

6- المشتريات الحكومية - المدفوعات:

مسؤولية القطاع العام:

- يجب على الدول الأفريقية أن تتفق على قواعد السلوك المهني، من بين أمور أخرى، فيما يخص مدفوعات القطاع العام (على كافة

خامسا- الجلسة الختامية:

16- ألقى الدكتور ماكسويل م. مكويز الامبا، مفوض الشؤون الاقتصادية للإتحاد الأفريقي، والسيد لويس ميشيل، مفوض التنمية والمعونات الإنسانية في المفوضية الأوروبية، خطابين أمام الجلسة الختامية.

17- أكد الدكتور ماكسويل مجددا على الحاجة إلى آلية فعالة لمتابعة المنتدى نظرا لأن كل موضوع من المواضيع الأربعة التي تمت مناقشتها خلال المنتدى يعتبر رئيسيا بالنسبة للبرنامج الأفريقي للتنمية. وقال إن تنظيم المشاريع مهم للقارة للنجاح في كفاحها من أجل تخفيف حدة الفقر. فمن خلال تعزيز المهارات الخاصة بتنظيم المشاريع، تستطيع أفريقيا أن تستفيد من الإمكانيات الإنتاجية لشعوبها وتضمن تقوية اقتصاداتها. وفيما يتعلق بالترابط في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أكد على أن الفجوة الرقمية لا تزال تعيق تقدم القارة. وأكد أيضا أهمية المعلومات الجيدة وأثرها على صنع القرار وفعالية المنشآت والابتكار والقدرة على التنافس. وبالنسبة للبنى التحتية التقليدية، استرعى انتباه المنتدى للوضع السيئ الحال للبنى التحتية في أفريقيا. وصرح بأن هذا الوضع يؤثر سلبا على الأعمال ويقلل من القدرة التنافسية للقارة. وأعطى مثلا لكيفية تأثير ارتفاع تكاليف النقل على البلدان المصدرة والمستوردة على حد سواء وخاصة في سياق التجارة داخل أفريقيا، وكذلك كيفية تأثير ارتفاع تكلفة الطاقة في منع المستثمرين عن الاستثمار في أفريقيا. وحث القطاع الخاص على بحث

18- فى مجال التجارة، اعترف الدكتور ماكسويل بالتقدم الذى أحرز حتى الآن فى مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية غير أنه صرح بأنه يتعين اتخاذ المزيد من القرارات الصعبة فى هذا الصدد خلال الأشهر المقبلة. وألقى الضوء على الفرص الكبيرة المتاحة للتجارة بين أوروبا وأفريقيا وحث على مواصلة الحوار الجارى حاليا من أجل التوصل إلى نتائج ناجحة. وأخيرا ذكر أن مفوضية الاتحاد الأفريقى تقوم باتخاذ عدد من المبادرات مثل الدراسة الخاصة بالتمويل الجزئى والدراسة بشأن الاستثمار ومواءمة القوانين الخاصة بالأعمال فى القارة وكذلك التقدم المحرز فى إنشاء المؤسسات المالية الثلاث.

19- أعرب السيد لويس ميشيل عن ارتياحه للتوصيات المحددة التى صدرت عن المنتدى. وقال إن السياسة الإنمائية للاتحاد الأوروبى تؤكد على الدور الرئيسى. الذى يؤديه المناخ المناسب للأعمال وتوفير التسهيلات الكافية للبنى التحتية. وشدد على أن تعزيز الحوكمة ينبغى ألا يقتصر على مكافحة الفساد بل أن يمتد ليشمل العدالة وبناء مؤسسات تشريعية متينة والإطار المؤسسى للاقتصاد الكلى الذى يدعم المبادرات الخاصة. وأعلن أن الدورة العاشرة للصندوق الأوروبى للتنمية سوف تخصص 20% من الغطاء للمسائل المتعلقة بالحوكمة. وألقى بالضوء على أهمية البنى التحتية بالنسبة لأفريقيا وأعلن عن إنشاء صندوق قيمته 90 مليون يورو يخصص لهذا الغرض. وفيما يتعلق بتنظيم المشاريع، أعرب عن تأييده للبعد المتعلق بنوع الجنس والذى يجب أن يؤخذ فى الحسبان، وبخصوص تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، أعرب عن اعتقاده بأن بنك الإستثمار الأوروبى مجهز على نحو كاف لتناول هذا الموضوع. وأعرب السيد

20- اختتم المنتدى بمؤتمر صحفى حضره الدكتور ماكسويل مكويزالامبا، مفوض الاتحاد الأفريقى، والسيد لويس ميشيل، المفوض الأوروبى، ورئيسان مشاركان هما السيد ريتشارد مرجان من يونيفر والسيدة بروين ويلكنسون من " on BHP Billit " جنوب أفريقيا.

—

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700

Website: www.africa-union.org

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية عشرة

أديس أبابا، إثيوبيا 25-29 يناير 2008

—

EX.CL/374 (XII) b

**التقرير عن إطلاق الشراكة
بين الاتحاد الأوروبي - أفريقيا
حول البني التحتية في أفريقيا وحول
الاجتماع الأول للجنة توجيه هذه الشراكة**

—

أولاً - مقدمة:

أشرفت مفوضية الاتحاد الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأوروبي سويا يومى 24 و25 أكتوبر 2007 بمقر الاتحاد الأفريقي فى أديس أبابا (إثيوبيا)، على الإطلاق الرسمى للشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا حول البنى التحتية فى أفريقيا وعقد الاجتماع الأول للجنة توجيه هذه الشراكة، وذلك تحت شعار: "إنشاء وتعزيز الوحدات والشبكات الإقليمية للبنى التحتية فى أفريقيا".

تشكل الشراكة بين الاتحاد الأفريقي وأفريقيا حجر الزاوية للتعاون الذى يزداد نموا بين أوروبا وأفريقيا، والذى يلعب دورا أساسيا فى تنفيذ الإستراتيجية المشتركة الأفريقية الأوروبية المعتمدة فى قمة الاتحاد الأوروبي - أفريقيا فى لشبونة يومى 8 و9 ديسمبر 2007. لقد أصبح الاتحاد الأفريقي الطرف الرئيسى فى الحوار مع أوروبا. ويتعين عليه بصفته هذه أن يلعب دورا أساسيا فى تنفيذ ومتابعة ومراقبة إستراتيجية الاتحاد الأوروبي المتعلقة بأفريقيا.

إن شراكة الاتحاد الأوروبي - أفريقيا حول البنى التحتية يملها ضعف البنى التحتية الذى يعيق التنمية الاقتصادية لأفريقيا. وهى تهدف إلى إنشاء شبكات من البنى التحتية تضمن الاتصال بين البلدان والأقاليم الأفريقية. ولهذا الغرض، فإن تحسين البنى التحتية والخدمات ذات الصلة من شأنه أن يساعد على نمو مستديم للاقتصاد والمبادلات التجارية الإقليمية، ويشجع على التكامل الإقليمى، ويسهم بالتالى فى تخفيف حدة الفقر. وسيقدم الاتحاد الأوروبي مساعدته لأفريقيا على تحديد وإقامة الحلقات الناقصة فى الشبكات الموجودة، وعلى موازنة سياسات النقل وتطوير الإدارة المتكاملة للمياه، وتعزيز البنى التحتية فى مجال الطاقة بين الأقاليم وفيما بين المناطق الحدودية وتقليص التصدع الرقمى.

ستكون برامج الشراكة عبارة عن خليط من الاستثمارات في مجال البنى التحتية للتنمية المؤسسية وتعزيز القدرات إلى جانب دعم السياسات وعملية التسهيل والإطار القانوني، وهو ما تحتاج إليه الإدارة الفعالة للبنى التحتية.

تحسبا لإطلاق هذه الشراكة، عقد الطرف الأفريقي اجتماعا للتشاور يوم 23 أكتوبر 2007 للتضير للمباحثات مع الطرف الأوروبي والتحدث إليه بصوت واحد. وتم خلال هذا الاجتماع بحث المسائل الآتية من بين أمور أخرى:

- ترتيبات وشروط الحصول على تمويلات في إطار هذه الشراكة،
- الإجراءات الملائمة الواجب اتخاذها لتخفيف بطء التمويل من جانب الأدوات الحالية للاتحاد الأوروبي. وهو ما يتسبب في ضعف استهلاك الموارد،
- مقاييس التأهيل التي تشترط في المشاريع القارية والإقليمية،
- قواعد تسيير لجنة توجيه الشراكة،
- مهام أمانة لجنة التوجيه،
- وصول بنك التنمية الأفريقي إلى صندوق الائتمان.

ثانيا- إطلاق الشراكة بين أوروبا وأفريقيا حول البنى التحتية في أفريقيا: 24

أكتوبر 2007:

1- مراسم الافتتاح:

جرت مراسم الافتتاح برئاسة مشتركة بين المفوضية الأوروبية ومفوضية الاتحاد الأفريقي. وتميزت بكلمة تمهيدية ألقاها المدير المكلف بالبنية التحتية والطاقة في مفوضية الاتحاد الأفريقي وتناول الكلمة بعد ذلك على التوالي مدير قسم النيباد

حضر مراسم إطلاق هذه الشراكة 172 مندوبا يمثلون 18 دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي (31 مندوبا)، 22 دولة عضوا في الاتحاد الأفريقي (33 مندوبا)، 8 دول توجد لها بعثات دبلوماسية في أديس أبابا (11 مندوبا)، المفوضية الأوروبية (15 مندوبا)، مفوضية الاتحاد الأفريقي (19 مندوبا)، المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات المتخصصة للاتحاد الأفريقي (16 مندوبا)، بنك التنمية الأفريقي (8 مندوبين)، مؤسسات التمويل الثنائية والمتعددة الأطراف (23 مندوبا)، خبراء استشاريون ومؤسسات إعلامية (13 مندوبا).

2- سير الأعمال:

بعد اعتماد جدول الأعمال برنامج العمل تواصلت الأعمال ضمن أربع

جلسات متتالية هي:

- الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا حول البنى التحتية: ربط الاتصال والشبكات،
- خطة عمل الاتحاد الأفريقي - النيباد حول البنى التحتية والأولويات الإقليمية،
- مبادرات الاتحاد الأوروبي حول البنى التحتية في أفريقيا،
- شراكة الاتحاد الأوروبي - أفريقيا حول الطاقة.

أ- شراكة الاتحاد الأوروبي - أفريقيا حول البنى التحتية: ربط الاتصال

والشبكات:

تحت هذا الموضوع قدم الاتحاد الأوروبي عرضا بعنوان "إنشاء وصيانة البنى التحتية والشبكات الإقليمية"، ويتمحور حول النقاط الآتية:

- تحديات البنى التحتية والاحتياجات المالية والإطار السياسى،
- مفهوم شراكة الاتحاد الأوروبي - أفريقيا حول البنى التحتية،
- الموارد المالية والآفاق القطاعية.

يشير العرض إلى أن هذه الشراكة تطمح إلى استكمال البرامج الوطنية والإقليمية للبنى التحتية ودعم برامج الاتحاد الأفريقى - النيباد حول البنى التحتية. ويتم تنفيذ هذه الشراكة أساسا من جانب المجموعات الاقتصادية الإقليمية فى إطار إستراتيجية الاتحاد الأوروبي - أفريقيا. وتسعى هذه الشراكة إلى تحسين التنسيق بين الشركاء الأفريقيين والأوروبيين، وإلى دفع مستوى المساهمة فى التمويل من جانب الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبي والبنوك والمؤسسات المالية الأوروبية. ويكون دور مختلف الشركاء ومختلف الآليات المالية المتعلقة بالخصوص بصندوق الائتمان محددًا بوضوح، بما فى ذلك البرامج الاستدلالية الإقليمية والوطنية. وانتهى العرض بمناقشة حول تدخلات الشراكة على مستوى القطاع.

ب- خطة عمل الاتحاد-النيباد حول البنى التحتية، والأولويات

الإقليمية:

قدم ممثلو مفوضية الاتحاد الأفريقى ووحدة النيباد التابعة لبنك التنمية الأفريقى عروضاً بشأن برنامج الاتحاد الأفريقى حول البنى التحتية، وخطة عمل الاتحاد

- الاحتياجات الإقليمية فى مجال البنى التحتية مع التركيز على أن تنمية البنى التحتية الإقليمية والتجارة يشكلان أساس النمو الاقتصادى والتنمية وتخفيف حدة الفقر،
- الدراسات والأعمال الجارية على مستوى مفوضية الاتحاد الأفريقى فى إعداد السياسات والخطط التوجيهية القارية فى مجال النقل والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية،
- برنامج الاتحاد الأفريقى - النيباد حول البنى التحتية الذى يركز على خطة عمل قصيرة الأمد فى مجال البنى التحتية، وكذلك على الدراسة الجارية فى الإطار الاستراتيجى المتوسط والطويل الأمد،
- حالة تقدم عملية تنفيذ خطة العمل التى أنشئت مشاريعها فى مجالات التسهيل وتعزيز القدرات والدراسات والاستثمارات فى مختلف القطاعات،
- الرهانات الكبرى فى تنفيذ مشاريع البنى التحتية فى أفريقيا ولاسيما المتعلقة بضعف مشاركة القطاع الخاص، وضعف القطاع المالى، والقدرة المحدودة للمتعاملين فى الأقاليم والأقاليم الفرعية وعبر القارة.
- فى الختام، ألح الممثلون على ضرورة منح عناية خاصة لمختلف المبادرات فى قطاع البنى التحتية فى أفريقيا على المستوى الإقليمى والقارى.

ج- مبادرات أوروبية حول البنى التحتية فى أفريقيا:

تم تقديم عرضين حول هذا الموضوع، الأول من جانب ممثل مكتب التعاون للمفوضية الأوروبية، والثانى من جانب مندوب للبنك الأوروبى للاستثمار. وتطرق

ويشير العرضان إلى أن المفوضية الأوروبية مولّت خلال العشر سنوات الماضية بعض البنى التحتية فى مجالات النقل والطاقة والمياه وتكنولوجيات المعلومات والاتصال فى أفريقيا، بما قيمته 14 مليار يورو. وتشمل هذه المساندة إنجاز المشاريع وتعزيز القدرات والدعم المؤسسى وبخاصة دعم برنامج سياسات النقل، ومؤسسات الأحواض العابرة للحدود مثل مبادرة حوض النيل، ومجموعات الطاقة، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

كما قدم ممثل البنك الأوروبى للاستثمار الإدارة المالية الجديدة للاستثمار التى تم إنشاؤها مؤخرا فى مجال البنى التحتية والمتمثلة فى صندوق الائتمان، مركزا بالخصوص على هيكل وأهداف هذا الصندوق الذى يشكل آلية مالية لتسهيل منح الأموال الواردة من المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى والبنك الأوروبى للاستثمار وقريبا من بنك التنمية الأفريقى، وهى أموال يتكون جزء منها من المساعدات.

من بين الأعمال والمشاريع الجارى إنجازها فى إطار شراكة أوروبا-أفريقيا فى مجال البنى التحتية يمكن ذكر ما يلى:

- منح مبلغ مليونى (2) يورو لإدارة البنية التحتية والطاقة فى إطار المساعدة المالية البالغة 55 مليون يورو المقدمة إلى مفوضية الاتحاد الأفريقى لإعداد سياسات وخطط توجيهية قارية فى مجالات النقل والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية.

- تمويل بقيمة 10 ملايين يورو هو بصدد الموافقة من جانب المفوضية الأوروبية في إطار الدورة التاسعة للصندوق الأوروبي للتنمية لتمويل أعمال تحضيرية ودراسات تتعلق بمشاريع فى النقل والطاقة وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، وذلك ابتداء من عام 2008.

3- شراكة الاتحاد الأوروبي - أفريقيا حول الطاقة:

تهدف شراكة الاتحاد الأوروبي - أفريقيا حول الطاقة إلى إقامة حوار دائم بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي حول مسائل الطاقة بغية التمكن من مواجهة التحديات المطروحة فى هذا القطاع خلال القرن الحادى والعشرين، ومن تمويل مشاريع فى مجال الطاقة.

تستمد هذه الشراكة مفهومها من الاجتماع الوزارى أفريقيا-الاتحاد الأوروبي الذى عقده الترويكافى برازافيل فى أكتوبر 2006، والذى التزم بتعزيز الحوار السياسى حول الطاقة. وتم بحث مفهوم هذه الشراكة بالتفصيل بمناسبة منتدى أفريقيا-أوروبا حول الطاقة فى مارس 2007 فى بروكسل. ووافق المجلس الأوروبي بعد ذلك على فكرة هذه الشراكة.

ستعزز هذه الشراكة بقدر أوفر الحوار الموجود حول الوصول إلى الطاقة وتحقيق الأمن فى هذا المجال. كما ستساهم فى زيادة الاستثمارات فى مجال البنى التحتية المتعلقة بالطاقة على المستوى الوطنى والإقليمى والقارى، بما فى ذلك تطوير الطاقات الجديدة والمتجددة، وفعالية للطاقة، وزيادة مداخل موارد الطاقة، وإقامة إطار قانونى ملائم، والتعاون فى مجال التغيرات المناخية. ولهذا الغرض تم إعداد خطة عمل سيبدأ تنفيذها عام 2008.

انتهت أعمال يوم 24 أكتوبر 2007 باعتماد بيان ختامي من قبل المشاركين توجد نسخة منه في الملحق 1. يتناول هذا البيان عدة مسائل من بينها:

- دعوة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى زيادة التمويل المخصص للبنى التحتية في أفريقيا في إطار التزامها برفع مساعدتها العمومية للتنمية،
- مساندة أنشطة شراكة الاتحاد الأوروبي - أفريقيا حول البنى التحتية ولاسيما الموارد المالية لصندوق الائتمان الذي استطاع خلال ستة أشهر من العمل، حشد 97 مليون يورو وردت إليه من المفوضية الأوروبية ومن المساهمات الفردية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي،
- إشراك المؤسسات الأوروبية لتمويل التنمية في أنشطة صندوق الائتمان حول البنى التحتية،
- إنشاء لجنة لتوجيه الشراكة مكلفة بتحديد الأولويات وتوجيه أعمال الشراكة وتبادل المعلومات،
- إقامة شراكة أفريقيا-الاتحاد الأوروبي حول الطاقة لتعزيز الحوار بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي حول الطاقة والأمن المتعلق بهذا المجال بغية تعزيز الاستثمارات على نطاق واسع حول البنى التحتية في أفريقيا،
- إشراك القطاع الخاص على نطاق أوسع وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تنمية البنى التحتية.

ثالثا- الاجتماع الأول للجنة توجيه شراكة الاتحاد الأوروبي - أفريقيا حول البنى

التي: 25 أكتوبر 2007:

1- مراسم إطلاق الشراكة:

تزامن إطلاق شراكة الاتحاد الأوروبي أفريقيا حول البنى التحتية مع إنشاء لجنة توجيه هذه الشراكة. وهكذا تم عقد الاجتماع الأول لهذه اللجنة يوم 25 أكتوبر

.2007

شارك في هذا الاجتماع الأول 65 مندوبا يمثلون الدول الأعضاء الأفريقية والأوروبية والمؤسسات الأفريقية والأوروبية العاملة في قطاع البنى التحتية.

تتمثل مهمة لجنة التوجيه في تقديم توجيهات إستراتيجية، وجمع وتبادل المعلومات، وتحسين التنسيق بين مختلف المبادرات والمشاريع في مجال البنى التحتية عبر القارة الأفريقية، وضمان التكامل بين الأعمال، ومتابعة الأنشطة الجارية في إطار هذه الشراكة، ورفع التقارير بصفة منتظمة.

2- سير الأعمال:

بعد بعض الملاحظات التمهيدية المقدمة من جانب الرئيسين المشتركين الممثلين للمفوضية الأوروبية ومفوضية الاتحاد الأفريقي تم اعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل المقترحين. ثم قدمت بعض العروض وفتح النقاش حول المبادئ التي ينبغي أن تقود أنشطة الشراكة وحول تحديد مهمة لجنة التوجيه.

اتفق المشاركون على مشروع مبادئ إدارة لجنة توجيه الشراكة وإنشاء أمانة لهذه اللجنة داخل إدارة البنى التحتية والطاقة مع تخصيص موارد ملائمة لسير أعمالها.

3- قرار ختامي:

على اثر أعمال الاجتماع الأول للجنة توجيه شراكة الاتحاد الأوروبي-أفريقيا حول البنى التحتية اعتمد قرار تدفق نسخة منه بهذا التقرير (الملحق 2).

تم في هذا القرار:

- اعتماد مشروع مبادئ تسيير لجنة التوجيه المعروض على الاجتماع،
- تأكيد أهداف الشراكة حول البنى التحتية،
- تعيين المفوضية الأوروبية ومفوضية الاتحاد الأفريقي كرئيسين مشتركين للجنة التوجيه حتى موعد الاجتماع القادم.
- تعيين إدارة البنية التحتية والطاقة ومفوضية الاتحاد الأفريقي كأمانة للجنة التوجيه ومدير هذه الإدارة كمنسق للأمانة.

رابعا- الخاتمة:

شهد الإطلاق الرسمي لشراكة الاتحاد الأوروبي - أفريقيا حول البنى التحتية فى أفريقيا وعقد الاجتماع الأول للجنة توجيه هذه الشراكة، نجاحا حقيقيا من خلال المشاركة القوية والنفاس الثرى ومضمون الوثائق المعتمدة.

يتعين على المفوضين أن تبذل قصارى جهدهما من أجل التعجيل بإنجاز الأعمال المقررة على الأمد القصير قصد تجسيد الشراكة حول البنى التحتية لاسيما التنصيب الفعلي للجنة التوجيه ودفع 10 مليون يورو إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي خلال عام 2008 لتمويل بعض الأنشطة والدراسات التحضيرية.

وتجدر الإشارة فى الختام إلى أن الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا حول البنى التحتية والشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا حول الطاقة قد تم اعتمادهما خلال قمة الاتحاد الأوروبي-أفريقيا التى عقدت يومى 8 و9 ديسمبر 2007 فى لشبونة (البرتغال).

المفوضية الأوروبية

الاتحاد الأفريقي

الملحق 1:

شراكة الاتحاد الأوروبي - أفريقيا

حول البنية التحتية

"إنشاء وتعزيز الوحدات والشبكات الإقليمية للبنية التحتية في أفريقيا"

بيان مشترك لمفوضية الاتحاد الأفريقي والمفوضية الأوروبية
بمناسبة إطلاق شراكة الاتحاد الأوروبي - أفريقيا حول البنى التحتية
(أديس أبابا فى 24 أكتوبر 2007)

إن مفوضية الاتحاد الأفريقي والمفوضية الأوروبية،
إذ تتداخلان فى إطار الأهداف الإنمائية والخطط الإستراتيجية للاتحاد الأفريقي
وشركته الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) وبخاصة خطة العمل القصيرة الأمد والإطار
الاستراتيجى المتوسط والطويل الأمد الذى يكملها والذى يوجه التنمية الإستراتيجية
للبنى التحتية فى أفريقيا،

وإذ يذكران بالبيان المشترك الموقع من جانب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي
البروفيسور ألفا عمر كونارى ورئيس المفوضية الأوروبية السيد جوزى مانويل
باروسو يوم 2 أكتوبر 2006 فى أديس أبابا، وهو البيان الذى يؤكد على التحالف بين
المفوضتين وعلى إنشاء شراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا حول البنى التحتية،
يجسدها برنامج مساعدة بقيمة 55 مليون يورو لتعزيز القدرات تدعيما لمفوضية
الاتحاد الأفريقي،

وإذ ترحبان بنتائج مجلس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية للاتحاد
الأوروبى المعتمدة يوم 17 أكتوبر 2006 والتي تشير إلى أهمية البنى التحتية
والخدمات ذات الصلة والإطار القانونى كعوامل تساهم فى تحقيق النمو الاقتصادى
المستدام، وتعزيز المبادلات التجارية وتوفير مناصب العمل، والتكامل القارى
والإقليمى، وضمان الأمن الغذائى، وتخفيف حدة الفقر، والتي تلح على أن تحسّن
البنى التحتية يساهم فى تحقيق الأهداف الإنمائية الألفية،

وإذ تلاحظان أن مجلس الاتحاد الأوروبي يولى أهمية كبرى للحوار القطاعي الإستراتيجي بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا حول السياسات والأولويات المتعلقة بالبنى التحتية، وأنه دعا المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء الأوروبية وكذلك شركاء آخرين ذوي الاختصاص إلى إقامة أطر للحوار حيثما لا توجد،

وإذ تؤكدان على صواب وضرورة إقامة شراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا حول البنى التحتية (المسماة الشراكة فيما يأتي)، من أجل تقديم الدعم إلى البرامج الكفيلة بتسهيل الاتصال بين المناطق الأفريقية والمساعدة على تحقيق التكامل الإقليمي والقاري،

وإذ تشيران إلى أن أخذ أفريقيا بزمام المبادرة، وضمان استمرارية المشاريع ومردودها الاقتصادي وكذلك القدرة على تحمل الديون، ينبغي أن يكون الشغل الشاغل لهذه الشراكة،

وإذ تشيران أيضا إلى أهمية تعزيز القدرات وتنمية الخدمات ذات الصلة وتطوير الأسواق والأطر القانونية لدعم الأرباح المترتبة عن الاستثمارات، وتحميل البلدان والمؤسسات الشريكة مسؤولية استمرارها،

وإذ تطلبان التركيز بصفة خاصة على المسائل المرتبطة بالحكم الرشيد والمساءلة ومكافحة الفساد والرشوة،

وإذ تؤكدان على منح عناية خاصة لتقييم الأثر البيئي والإجراءات الاجتماعية بغية تحقيق نمو مستديم ومتوازن.

ترحبان

بإنشاء الشراكة حول البنى التحتية كإجراء ملموس للإستراتيجية المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا وتذكيران بالمزايا التي يمكن أن تقدمها الشراكة بالنسبة لإقامة أسواق إقليمية متكاملة،

تعتبران

أن الشراكة تساهم فى تعزيز التجارة الإقليمية والتكامل الشامل بين البلدان الأفريقية فى المنظومة التجارية المتعددة الأطراف، وأنها تعمل على دعم تنفيذ اتفاقات الشراكة الاقتصادية مما يساعد البلدان على الاستفادة من ذلك.

تؤكدان

أن الشراكة تشمل أساسا البنى التحتية وحلقاتها الناقصة على المستوى القارى والإقليمى والوطنى وفى المناطق الحدودية فى قطاعات النقل والمياه والنظافة والطاقة وتكنولوجيات المعلومات والاتصال التى تسمح بربط الصلة بين القارة ومختلف أقاليمها.

تشجعان

الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومساهمتها فى تطوير البنى التحتية وتطلبان إقامة تنسيق وتعاون ملائمين بينهما.

تدعوان

الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى زيادة الاستثمار المخصص للبنى التحتية في إطار التزامها برفع المساعدة للعمومية للتنمية لتصل إلى 56% من إجمالي الناتج المحلي بحلول 2010 على أن يدفع نصف هذه الزيادة إلى أفريقيا.

تقترحان

إقامة تعاون وثيق بين أعضاء الشراكة ومتعاملين آخرين في إطار فريق العمل للأمم المتحدة حول إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا في مجال البنى التحتية.

ترحبان

بإنشاء صندوق الائتمان للاتحاد الأوروبي - أفريقيا حول البنى التحتية كأداة إضافية للإستراتيجية المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا، وذلك لمساندة أنشطة الشراكة وإنجازات صندوق الائتمان الذي جمع في غضون ستة أشهر من العمل، 97 مليون يورو من الموارد حصل عليها من المجموعة الأوروبية ومن المساهمات الفردية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وتنتظران مزيدا من المساهمات المالية على الأمد الطويل.

تعربان عن ارتياحهما

لمشاركة المؤسسات الأوروبية الممولة للتنمية فى أنشطة صندوق الائتمان حول البنى التحتية التى سيمنحها البنك الأوروبى للاستثمار ومؤسسات أخرى ما يزيد عن 250 مليون يورو فى شكل قروض قصيرة الأمد.

تعربان عن ارتياحهما أيضا

لمشاركة بنك التنمية الأفريقى فى تطوير البنى التحتية فى أفريقيا وترحبان بمشاركته فى أنشطة صندوق الائتمان حول البنى التحتية.

ترحبان

بإنشاء لجنة توجيه الشراكة المكلفة بتحديد الأولويات وتوجيه أعمال الشراكة وتبادل المعلومات. ويمكن لهذه اللجنة من بين أمور أخرى أن تقيم الصلة بين الأهداف الإستراتيجية ومختلف أدوات التنفيذ مثل صندوق الائتمان والبرامج الإقليمية والوطنية حول البنى التحتية وبنك التنمية الأفريقى.

تدعوان

الاتحاد الأوروبى ومفوضية الاتحاد الأفريقى إلى اتخاذ إجراءات إضافية لتحسين تنسيق عملهما فى أفريقيا وتعزيز القدرات قصد تنفيذ الشراكة ولاسيما من خلال منح موارد ملائمة لأمانة لجنة توجيه الشراكة.

تساندان

إنشاء شراكة أفريقيا-الاتحاد الأوروبى حول الطاقة بغية تعزيز الحوار بين الاتحاد الأوروبى وأفريقيا حول الطاقة والأمن فى مجال الطاقة من أجل تعزيز الاستثمارات على نطاق واسع حول البنى التحتية المتعلقة بالطاقة فى أفريقيا بما فى

تصادقان

على إنشاء الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا حول البنى التحتية.

عن المفوضية الأوروبية
السيد ستيفانو منسرفيسى
المدير العام للتنمية والعلاقات
مع مجموعة بلدان أفريقيا
والكاريبى والمحيط الهادى

عن مفوضية الاتحاد الأفريقى
الدكتور بيرنارد زوبا
المفوض المكلف بالبنية
التيهية والطاقة

الاتحاد الأفريقي

الملحق 2 :

قرار ختامي

شراكة الاتحاد الأوروبي - أفريقيا

حول البنى التحتية

القرار رقم 1 (2007)

في إطار إطلاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي - أفريقيا حول البنى التحتية يوم 25 أكتوبر 2007 في أديس أبابا، قرر الشركاء إنشاء لجنة توجيه حول البنى التحتية،

وإذ يعتبرون أن الشراكة تسهم في رفع حجم التجارة الإقليمية والتكامل الشامل بين البلدان الأفريقية في منظومة التجارة المتعددة الأطراف، وأن هذه الشراكة ستدعم تنفيذ اتفاقات الشراكة الاقتصادية وتساعد البلدان على الاستفادة من ذلك،

وإذ يؤكدون على أن رؤية الشراكة تتمثل في التركيز على البنى التحتية الإقليمية والوطنية والعابرة للحدود في قطاعات النقل والمياه والتنظيف والطاقة وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، التي تضمن التواصل في القارة وبين مختلف أقاليمها،

وإذ يدعون الاتحاد الأوروبي ومفوضية الاتحاد الأفريقي إلى اتخاذ إجراءات جديدة لتحسين تنسيق أعمالهما في أفريقيا وتعزيز قدرتهما على تنفيذ الشراكة ولاسيما بفضل حشد الموارد الملائمة لأمانة لجنة التوجيه،

- 1- **يوافقون** على مشروع مبادئ تسيير لجنة التوجيه المطروح على الاجتماع والمرفق بهذا القرار،
- 2- **يوكدون** الأهداف الخاصة بشراكة الاتحاد الأوروبي - أفريقيا حول البنية التحتية،
- 3- **يعينون** المفوضية الأوروبية ومفوضية الاتحاد الأفريقي كرئيسين مشتركين للجنة التوجيه حتى انعقاد الاجتماع القادم،
- 4- **يعينون**، بناءً على اقتراح المفوضية الأوروبية ومفوضية الاتحاد الأفريقي، إدارة البنية التحتية والطاقة لمفوضية الاتحاد الأفريقي كأمانة للجنة التوجيه، ومدير الإدارة كمنسق للأمانة.

حرر في أديس أبابا في 25 أكتوبر 2007

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية عشرة
أديس أبابا، إثيوبيا، 25-29 يناير 2008

—

EX.CL/374 (XII) c
REV.1

تقرير عن نتائج
مؤتمر قمة أفريقيا الاتحاد الأوروبي
واستشراف المستقبل
لشبونة، البرتغال، 8-9 ديسمبر 2007
وطريق المضي قدماً

—

تقرير عن نتائج مؤتمر قمة أفريقيا
الاتحاد الأوروبي واستشراف المستقبل
لشبونة، البرتغال، 8-9 ديسمبر 2007
وطريق المضي قدماً

- 1- عقد مؤتمر قمة أفريقيا والاتحاد الأوروبي لرؤساء الدول والحكومات في لشبونة، البرتغال يومي 8 و 9 ديسمبر 2007. وقد كان الاجتماع نتوياً لحوار سياسي معزز تم في إطاره وضع استراتيجية مشتركة وخطة عمل، وتم عرض هذه الوثائق واعتمادها خلال مؤتمر القمة. وقد حضرت المؤتمر 53 بلداً من الجانب الأفريقي و 26 بلداً من جانب الاتحاد الأوروبي.
- 2- تعكس الاستراتيجية المشتركة العلاقة الجديدة فيما بين القارتين مؤكدة على شراكة للأنداد وتعالج الآن التحديات الثنائية والمالية، وتقر بأفريقيا واحدة متكاملة وتغطي شراكة عريضة القاعدة متمركزة حول المواطنين. وتشتمل الشراكة الاستراتيجية على أربع مجموعات عريضة، هي على وجه التحديد، السلم والأمن والحكم وحقوق الإنسان والتجارة والتكامل الإقليمي والمسائل الإنمائية الرئيسية.
- 3- لقد هيا مؤتمر قمة لشبونة الفرصة لقادة القارتين لاقتسام وجهات النظر حول جميع المسائل التي تمت تغطيتها في الاستراتيجية المشتركة. وتمت بصفة محددة معالجة خمسة مواضيع رئيسية بصورة مفصلة وهي على وجه التحديد: الحكم وحقوق الإنسان، والسلم والأمن والهجرة والطاقة والتغير المناخي والتجارة والبنية التحتية والتنمية. وقد تقدم خمسة من رؤساء الدول والحكومات من كل جانب بعروض حول هذه المواضيع الرئيسية.

4- تقدم، في النقاش الذي تلي، قادة من الجانبين بتعقيبات وأعربوا عن وجهات نظرهم حول مختلف المواضيع الرئيسية. وكانت من بين المسائل الرئيسية اتفاقيات الشراكة الاقتصادية والهجرة والسلام والأمن والحكم وحقوق الإنسان بما في ذلك الوضع في زيمبابوي والتغير المناخي والأهداف الإنمائية للألفية.

5- فيما يتعلق باتفاقيات الشراكة الاقتصادية كانت وجهة نظر الجانب الأفريقي هي أنه قد كانت هناك حاجة إلى مزيد من الوقت لإبرام اتفاقيات عادلة، وعليه فقد كانت هناك حاجة إلى تمديد الموعد الأخير الذي هو 31 ديسمبر 2007 وذلك للتفاوض. وبالإضافة إلى ذلك، تمت الإشارة إلى أن تسليم أفريقيا إلى مجموعات بأسلوب يلائم الاتحاد الأوروبي دون إيلاء الاعتبار إلى الشكل الإقليمي للجهود الرامية إلى تكامل أفريقيا، لم يكن أمراً ملائماً. وعليه يجب على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية دعم برنامج التكامل الأفريقي حيث أن التكامل الإقليمي يعتبر أمراً رئيسياً لتطور متكامل أفريقيا في الاقتصاد العالمي. وينبغي دراسة البعد الإنمائي بصورة شاملة، بما في ذلك الحاجة إلى معالجة مسائل مثل شروط تجارية أفضل، والقدرات، وعوائق جانب الإمداد والتنوع في الاقتصاديات.

6- فيما يتعلق بالسلام والأمن، تبادل الطرفان وجهات النظر حول الموضوع واتفقا على أنه يمثل تحدياً مشتركاً للقارتين. ولقد لقيت الجهود الرامية إلى السلم على صعيد القارة الأفريقية ترحيباً بالغاً للغاية ولكن الجانبين اتفقا على أن تعاوننا أكبر مطلوب فيما بينهما لتحقيق سلم وأمن دائمين في القارة. وتم أيضاً تسليط الضوء على الحاجة لكي تقوم أفريقيا باتخاذ دور قيادي في حل مشاكلها الخاصة بها.

7- فيما يتعلق بالحكم وحقوق الإنسان، أكد القادة على أن الحكم الديمقراطي يشكل جزء لا يتجزأ من التحديات المشتركة بالنسبة لأفريقيا والاتحاد

-
- 8- فيما يتعلق بالهجرة، اتفق القادة على أن القارتين في حاجة إلى العمل سوياً على نحو أوثق لمعالجة المسألة. ويمكن لإدارة أفضل لظاهرة الهجرة أن تحدث فوائد هائلة لكل من أفريقيا والاتحاد الأوروبي، ويمكن للجانبين العمل سوياً بصورة فعالة لمحاربة الهجرة غير الشرعية.
- 9- لقد عرضت الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى استضافة مؤتمر القمة القادم لرؤساء دول وحكومات أفريقيا والاتحاد الأوروبي 2010.
- 10- المطلوب من المجلس التنفيذي الموافقة على طلب ليبيا لاستضافة مؤتمر القمة القادم ومنح الصلاحية لمفوضية الاتحاد الأفريقي لتنسيق عملية التفاوض بشأن اتفاقيات الشراكة الاقتصادية فيما بين مختلف مجموعات التفاوض الإقليمية الأفريقية والاتحاد الأوروبي.
-

التقرير

النهائي لقمة لشبونة

أولاً - مقدمة:

انعقدت القمة الثانية لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي - إفريقيا في لشبونة، البرتغال يومي 8 و9 ديسمبر 2007. وجاء الاجتماع لتتوجح حوار سياسي معزز جرى في إطار ثلاثية الاتحاد الإفريقي - الاتحاد الأوروبي، وهو الحوار الذي أفضى إلى صياغة استراتيجية مشتركة وخطة عمل. وتعكس الاستراتيجية العلاقة الجديدة بين القارتين التي تؤكد على التساوي في الشراكة وتتصدى للتحديات الثنائية والعالمية وتقر وحدة إفريقيا المتكاملة وتشمل شراكة واسعة القاعدة تركز على البشر. وتم عرض هذه الوثائق لبحثها واعتمادها خلال القمة التي حضرتها 53 بلدا من الجانب الإفريقي و26 بلدا من جانب الاتحاد الأوروبي.

ثانياً - الجلسة الافتتاحية:

تناول الكلمة، خلال حفل الافتتاح، كل من رئيس الوزراء البرتغالي بوصفه رئيس الاتحاد الأوروبي، والرئيس الغاني بوصفه رئيس الاتحاد الإفريقي والرئيس المصري بوصفه ضيفا للقمة الأولى لأفريقيا - الاتحاد الأوروبي، إلى جانب رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي ورئيس اللجنة الأوروبية ورئيس البرلمان الإفريقي ورئيس البرلمان الأوروبي.

أ) رئيس الوزراء البرتغالي:

لاحظ رئيس الوزراء البرتغالي في كلمته أن البلدان الإفريقية والاتحاد الأوروبي تتساوى في السيادة والمركز السياسي، مؤكدا على حاجة القارتين إلى العمل جنبا إلى جنب. وقال إن الشراكة الجديدة تمثل صفحة جديدة في

ب (رئيس غانا:

قال الرئيس الغاني في كلمته إن إفريقيا والاتحاد الإفريقي قطعاً شوطاً بعيداً منذ القمة الأولى المعقودة في 2000 بمصر. وإن العلاقة بين القارتين توطدت منذ آنذاك وإن قمة لشبونة إنما هي انعكاس للصلة الوثيقة التي تربط بينهما وأشار إلى صعوبة الماضي ومشاكل الاسترقاق والاستعمار والفصل العنصري، مضيفاً أن القمة تستمد أهميتها من كونها وضعت الأساس لاحترام متبادل قائم على التعاون الاقتصادي والثقافي والإنساني والاعتراف بحق إفريقيا في الاندماج الكامل في الاقتصاد العالمي. وقال إنه بالإمكان التغلب

ج (الرئيس المصري:

أشار الرئيس المصري، من جانبه إلى أنه مضى على انعقاد القمة الأولى في القاهرة سبع سنوات، ومن ثم فإن قمة لشبونة توفر فرصة لاستعراض التقدم المحرز منذ ذلك الحين. وقال أن الشراكة الجديدة بين إفريقيا - الاتحاد الأوروبي من شأنها إفادة كلا الجانبين والتصدي للتحديات التي تواجه القارتين. وفيما يتعلق بموضوع الديمقراطية، فقد أنشأت إفريقيا الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران بهدف تعزيز الديمقراطية في القارة. وأبرز بعض المشاكل الملحة لأفريقيا، من قبيل التجارة والبنية التحتية والأمراض والبيئة والمديونية. وأعرب عن أمله في أن تساعد الشراكة على معالجة هذه المشاكل، مشيراً إلى أنه بإمكان هذه الشراكة ضمان الاستثمار وتعليم الشباب ومعالجة ظاهرة الهجرة ومكافحة التصحر والحد من الأثر السلبي لتغير المناخ. وأخيراً دعا الجميع إلى المشاركة النشطة في تنفيذ الاستراتيجية المشتركة.

د (رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي:

قال رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي إن إفريقيا والاتحاد الأفريقي يتقاسمان قيماً مشتركة، بما في ذلك المبادئ الديمقراطية، وسيادة القانون والحكم الرشيد

(هـ) رئيس مفوضية الاتحاد الأوروبي:

وصف رئيس اللجنة الأوروبية رؤية الاتحاد الإفريقي الداعية إلى إقامة علاقة يتساوى فيها الطرفان وتستند إلى الاحترام المتبادل. ودعا إلى المشاركة الجدية لجميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم البرلمانيون والقطاع الخاصة والمجتمع المدني والشباب. ووصف الشراكة بكونها علاقة بين الشعوب وليس علاقة

(و) رئيسة البرلمان الأفريقي:

أبرزت رئيسة البرلمان الإفريقي، في الملاحظات التي أدلت بها، أهمية دعوة كلا البرلمانين إلى حضور القمة، باعتبار أنها تعكس بعدا جديدا للشراكة بين إفريقيا - الاتحاد الأوروبي. وقالت إن البرلمانين عازمان على العمل معا معربة عن أن تنفيذ الاستراتيجية المشتركة من شأنه التأثير، على نحو إيجابي، على حياة شعوب إفريقيا وأوروبا. ومن ثم قالت إن مشاركة البرلمانين النشطة أمر حاسم. ولاحظت أن البعد البرلماني المركز على الشعوب يحتاج إلى إشراك البعد البرلماني في كافة المستويات. وأشارت إلى أن الاستراتيجية تعكس الرغبة في شراكة متبادلة بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي وتفتح الباب أمام حوار مخلص. وقالت أن المطلوب هو تغيير النموذج الذي يحكم العلاقات بين القارتين، مضيفة أن كلا البرلمانين سيعملان، جنبا إلى جنب لكسب الحد الأقصى من التأييد للاستراتيجية المشتركة.

(ز) رئيس البرلمان الأوروبي:

ذكر رئيس البرلمان الأوروبي بالقمة المعقودة في القاهرة في 2000 وبالتقدم الكبير الذي تحقق منذ ذلك الحين وقال البعد البرلماني القوي الذي تتحلّى به الاستراتيجية أمر لا جدال فيه، مؤكدا أن دعم الديمقراطية يتطلب برلمانا قويا. وأضاف أن البرلمانين سيعملان دوما، جنبا إلى جنب لتحقيق أفضل النتائج.

خلال الجلسة العامة الأولى، تم إلقاء كلمات تمهيدية حول المواضيع الخمسة الواردة في برنامج العمل. وتم عرض موضوعي الإدارة وحقوق الإنسان من قبل جنوب إفريقيا ألمانيا وعرض السلم والأمن من قبل الجابون وفرنسا وعرض موضوع الهجرة من جانب ليبيا وأسبانيا وعرض الطاقة والمناخ من قبل أوغندا والدانمارك،

أتاحت الجلسة العامة الثانية فرصة تبادل الآراء بين قيادات القارتين حول المواضيع الخمسة التي تم عرضها خلال الجلسة العامة الأولى. وخلال النقاش الذي تلا ذلك، أدلى القادة من الجانبين بتعقيبات وأعربوا عن آرائهم بشأن مختلف المواضيع. وتم، من بين المسائل الرئيسية، بحث اتفاقات الشراكة الاقتصادية والهجرة والسلم والأمن والإدارة وحقوق الإنسان، بما في ذلك الوضع في زيمبابوي وتغيير المناخ والأهداف الإنمائية للألفية.

أ) اتفاقيات الشراكة الاقتصادية:

وجهة النظر الأفريقية حول هذا الأمر أن هناك حاجة إلى مزيد من الوقت حتى يمكن عقد اتفاقيات منصفة. ومن هنا تأتي الحاجة إلى مد الأجل المضروب ب 31 ديسمبر 2007 لانتهاء المفاوضات. وأشارت الوفود أيضا إلى أن تقسيم أفريقيا إلى مجموعات تتوافق فقط مع مصالح الاتحاد الأوروبي بدون اعتبار إلى الخصائص الإقليمية لجهود تكامل أفريقيا غير مناسب. وإن اتفاقيات الشراكة يجب أن تكون داعمة لبرنامج تكامل أفريقيا. ذلك أن التكامل الإقليمي هو المفتاح لتنمية أفريقيا وتكاملها في الاقتصاد العالمي. وينبغي أخذ البعد التنموي بصورة كافية في الاعتبار، بما في ذلك الحاجة لمعالجة قضايا مثل شروط تجارية أفضل والقدرات ومعوقات جانب العرض وتنويع الاقتصادات. وقد اقترح رئيس المفوضية الأوروبية في بيانه أن تكون بداية السنة القادمة متابعة للمناقشات على أعلى المستويات السياسية مع كل إقليم، مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة والحقائق الاقتصادية. تم بع ذلك طرح

ب (الهجرة:

أشار قائد الجماهيرية العربية العظمى إلى أن الهجرة في أفريقيا هي نتيجة للتخلف وشجع المملكة المتحدة وفرنسا على قبول المهاجرين من البلدان الناطقة بالإنجليزية والفرنسية. وطلب من الاتحاد الأوروبي تقديم موارد إلى البلدان الأفريقية لمساعدتها في محاربة الهجرة. وأشار بصفة خاصة إلى أن بلده يحتاج إلى بليون دولار كل سنة لمحاربة الهجرة. وكان الشعور العام أن القارتين تحتاجان إلى العمل سوياً بشكل وثيق لمعالجة مشكلة الهجرة وأن معالجة ظاهرة الهجرة بصورة أفضل قد تعود بكثير من الفوائد إلى كل من أفريقيا والاتحاد الأوروبي وأن على الجانبين العمل سوياً، بصورة أكثر فاعلية لمحاربة الهجرة غير الشرعية.

ج (السلم والأمن:

تبادل الجانبان وجهات النظر بشأن الحاجة إلى السلم والأمن - وهو التحدي المشترك لكلا القارتين. وإن الجهود لتحقيق السلم على مستوى القارة الأفريقية هي موضع ترحيب كبير. واتفق الجانبان على ضرورة تعاون أوثق لتحقيق السلام الدائم والأمن في القارة. كما تم تسليط الضوء على ضرورة أن تلعب أفريقيا دوراً قيادياً في تعزيز السلام والأمن في القارة.

د (الحكم وحقوق الإنسان:

في أعقاب عرض الرئيس تابو إمبيكي لموضوع هيكل الحكم الأفريقي اتفق الجانبان على أن الحكم الديمقراطي يمثل جزءاً لا يتجزأ من التحديات المشتركة التي تواجه أفريقيا والاتحاد الأوروبي على المستوى العالمي وكذلك لشرائكتهم السياسية المرتكزة على الشعوب. ويتم الاتفاق على أهمية اتخاذ نهج كلي للحكم يضم كل الجوانب بما في ذلك الجوانب السياسية والمؤسسية

خلال النقاش الذي دار حول الموضوع، أعربت أربع دول أوروبية عن انشغالها بوضع حقوق الإنسان في زيمبابوي. أما القادة الأفريقيون، فقد أكدوا على أن الأوروبيين شوهوا تشويهاً فادحاً الوضع في زيمبابوي متجاهلين الواقع على الأرض. ويعتقدون أن المصاعب الإنسانية التي تواجه شعب زيمبابوي تعزى إلى العقوبات التي فرضها الغرب على البلد، مشددين على ضرورة إعطاء أفريقيا ما يكفي من الزمان والمكان لتمكك مصيرها وصياغة حلول داخلية لتحدياتها التنموية. وأعاد القادة الأفريقيون إلى أذهان نظرائهم الأوروبيين أن المفاوضات جارية في زيمبابوي بين الحزب الحاكم والمعارضة في إطار مبادرة مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي. وساد شعور قوى ضرورة إعطاء فرصة للوساطة التي تقودها جمهورية جنوب أفريقيا حالياً.

(هـ) التغيرات المناخية:

قدم هذا الموضوع رئيس جمهورية أوغندا الذي ركز على أن كثيراً من البلدان الأفريقية لا تملك موارد كهربائية وأن هناك حاجة إلى الانتقال من عمالة القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي وقال إن أفريقيا تحتاج إلى طاقة نظيفة وأن القارة لا تنتج إلا 500ر000 ميغاواط في حين أنها تحتاج إلى 900ر000 ميغاواط.

قال رئيس وزراء الدانمارك، اندرز رسمبوس، إنه يسلم أن العالم يشهد الآن مناخاً متغيراً وأنه على الرغم من أن أفريقيا لا تسهم إلا بصورة هامشية في

وفي أعقاب المناقشات اللاحقة قالت بعض البلدان أنها تتأثر فعلا بالتغيرات المناخية وأن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات من شأنها أن تفيد بقية العالم.

(و) الأهداف الإنمائية للألفية:

كان هناك اتفاق عام على أنه رغم حدوث بعض الإنجازات إلا أنه يتبقى الكثير غير المنجز وسلطت القمة الضوء على ضرورة محاربة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا. والملاحظ أن أفريقيا تظل الأفقر وأن حوالي 100 مليون طفل لا يحظون بتعليم مدرسي وأن 2800 حالة وفاة تحدث كل يوم نتيجة للملاريا وأن الأهداف الإنمائية للألفية هي نداء للعالم لاحترام حقوق الإنسان وأن هناك ضرورة لتحالف أفريقيا وأوروبا.

في صباح اليوم الثاني من مؤتمر القمة الأفريقية الأوروبية وجد الممثلون الفرصة لإبداء آرائهم أمام مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، كذلك تحدثت عن نتائج أعمالها منظمات المجتمع المدني، والشباب والنقابات والقطاع الخاص.

(أ) منظمات المجتمع المدني:

مثلت منظمات المجتمع المدني السيدة فاطمة بروينسا، رئيسة منتدى البرتغال "Ngdo" وتوفيق بن عبد الله من "عمل التنمية البيئية في العالم الثالث" "Enda" الذي قرأ البيان. وتركزت العروض على المبادئ التي ينبغي أن تؤسس عليها الشراكة الأفريقية الأوروبية خاصة المحاسبة المتبادلة والثقة وهي:

- يجب أن تؤسس أية شراكة مستقبلية على المعرفة المتبادلة والاحترام. في حوار سياسي صادق وعلى الاعتراف بأن حقوق الإنسان هي عالمية كما يجب أن يكون الحكم مطلباً سياسياً لعملية البناء الديمقراطي في كلتي القارتين.
- الثقة تؤسس على الفهم المشترك والاحترام المتبادل وهي تبنى بصورة دائمة ويتم تعزيزها من خلال تنفيذ سياسات تضامن متسقة للوصول إلى نتائج ملموسة.

ب (الشباب :

- مثلت الشباب السيدة بيتينا شوارزماير رئيسة منتدى الشباب الأوروبي مع مانديلا كامبيري من اتحاد الشباب الأفريقي وفي البيان الذي تمت قراءته أثارَت قمة الشباب الأفريقي الأوروبي المواضيع التالية:
- تعزيز الالتزام بتحقيق أهداف الألفية للتنمية لأنها تمثل الإطار للتنمية والقضاء على الفقر خاصة في أفريقيا.
 - حقوق الإنسان عالمية وتحت القمة الحكومات لضمان الحقوق السياسية وكذلك الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للجميع.
 - ينبغي تأسيس الشراكة الأفريقية – الأوروبية على مشروع استراتيجي وبرنامج عمل للشباب لتعزيز شراكتهم من أجل التنمية.

ج (القطاع الخاص :

مثل القطاع الخاص جورج روفادى ماتوس رئيس رابطة الصناعيين البرتغاليين - واتحاد رجال الأعمال وكذلك فنسنت مافاي بيليتون أفريكا BHB ونائب الرئيس من الجانب الأفريقي من منتدى رجال أعمال أفريقيا - أوروبا: وقد ورد في البيان الختامي ما يلي:

- التشديد على أهمية تعزيز قطاع خاص متنوع من أجل التنمية المستدامة وتخفيف حدة الفقر في القارة الأفريقية.
- دعوة الحكومات في القارتين إلى تعزيز مشاركة المجتمع المدني والفعاليات غير الحكومية في عملية صنع القرار. ذلك أن ممثلي القطاع الخاص يمكنهم المساهمة في مواضيع مثل التنمية الزراعية المستدامة، الطاقة، الحكم والعمالة.
- توصيات بشأن تعزيز التجارة - الروابط المشتركة، إدارة المشاريع من خلال استراتيجية مشتركة بين أفريقيا وأوروبا كما تمت مناقشتها في منتدى رجال الأعمال الأفريقيين والأوروبيين الذي انعقد بأكرا، غانا في يونيو 2007.

(د) الاتحادات النقابية:

- خاطبت السيدة ماريا هيلينا أندريه نائبة السكرتير لاتحاد النقابات الأوروبية القمة الأفريقية الأوروبية نيابة عن النقابات. وقدمت البيان الذي اعتمدته القمة النقابية الأفريقية الأوروبية. الذي ركز على الأولويات التالية:
- الأهمية البالغة للعمل اللائق، بما في ذلك إنشاء و/أو تعزيز نظم الحماية الاجتماعية.
 - تشجيع الحكم الديمقراطي في حكومة تدعو للسلام وخالية من الفساد.
 - الاعتراف المحدد بالشركاء الاجتماعيين كمشاركين في التنمية الاقتصادية الاجتماعية.
 - استراتيجية مشتركة بشأن الهجرة والتنمية تحترم حقوق الإنسان.

تم بحث الوثائق "الاستراتيجية المشتركة الأفريقية الأوروبية، وخطة العمل وإعلان لشبونة. واعتمدهت القمة ومرفق مع هذا التقرير الوثائق الثلاث. وتعكس الاستراتيجية المشتركة الشراكة الجديدة بين القارتين وتركز على الشراكة بين المتساويين وتعالج التحديات الثنائية والعالمية، وتعترف بأفريقيا واحدة متكاملة وتشمل شراكة ذات قاعدة عريضة تركز على الشعب وتتضمن الشراكة الاستراتيجية أقسام عريضة هي السلم والأمن والحكم وحقوق الإنسان والتجارة والتكامل الإقليمي ومسائل التنمية الرئيسية ويتم تنفيذ الاستراتيجية المشتركة من خلال خطط عمل متتالية. وتقوم خطة العمل الأولى على ثمانية محاور محددة "شراكات أفريقيا/أوروبا".

خاطبت الاحتفال الختامي رئاسات الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. أعرب رئيس جمهورية غانا عن عظيم شكره لرئيس وزراء البرتغال على قيادته وأيضاً على كفالة عقد القمة وقال أن القمة مهمة لأنها اعتمدت الاستراتيجية المشتركة وخطة العمل وإعلان لشبونة - وكلها مهمة لمستقبل العلاقات بين أفريقيا وأوروبا.

أشار رئيس وزراء البرتغال أن بلاده كانت مصرة على عقد القمة أثناء دورة رئاستها للاتحاد الأوروبي، لأنه كان من المفترض عقد القمة منذ زمن بعيد. وقال إنه تمت كتابة صفحة جديدة في العلاقات بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي وأن القمة ذات فائدة متبادلة لكلا القارتين. وأعرب عن أمله أن تكون مؤتمرات القمة القادمة بصورة منظّمة وأعرب عن شكرهم لليبيا على عرضها استضافة القمة القادمة وقال إن الجانب الأفريقي سيتخذ قراره النهائي بشأن مكان القمة القادمة.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

2008

Reports on Africa-EU partnership

African Union

African Union

<http://archives.au.int/handle/123456789/3098>

Downloaded from African Union Common Repository